أكتوبر 2026

محاميك .. دائما هنا لندعمك ..

بوابة للمعرفة القانونية وتقديم الحلول يديرها فريق من المحامين المتخصصين
ويشرف عليها الأستاذة/ نهاد أبو القمصان المحامية بالنقض

المقالات القانونية مقال العدد

حقوقك في بيئة العمل: متى يُعتبر الفصل تعسفياً وما هي تعويضاتك؟

تُعد بيئة العمل المستقرة ركيزة أساسية للإنتاج والإبداع، ولكنه قد تحدث أحياناً ظروف تجد فيها نفسك أمام قرار فجائي بإنهاء خدمة من جهة العمل. وهنا يبرز التساؤل القانوني الأهم: متى يكون هذا الفصل "تعسفياً"، وما هي حقوقك المالية والقانونية المقررة؟

1. متى يكون الفصل تعسفياً؟

إذا تم الاستغناء عنك بدون مبرر قانوني مشروع أو بسبب مطالبك بحقوقك.

إذا تم اتخاذ القرار دون اتباع الإجراءات القانونية ولجان التسوية الرسمية.

2. ما هي تعويضاتك المستحقة؟

تعويض مالي: لا تقل قيمته عن أجر شهرين عن كل سنة خدمة.

مكافأة نهاية الخدمة ورصيد الإجازات السنوية غير المستنفدة.

أجر 3 شهور عن فترة الإنذار وتسليم شهادة الخبرة ومستنداتك رسمياً.

نصيحة محاميك : لا توقّع على أي مخالصة نهائية تتنازل فيها عن حقوقك قبل الاستشارة القانونية وتوثيق كافة عقودك ومراسلاتك.

خدماتنا القانونية في مجال الأستشارات المجانية:

- منصة محاميك هي بوابة للمعرفة القانونية وتقديم الحلول يديرها فريق من المحامين المتخصصين ويشرف عليها الأستاذة/ نهاد أبو القمصان المحامية بالنقض

اسأل محاميك

سؤال: ماهي أخطاء العمل الجسيمة؟



الإجابة

تُعرّف الأخطاء الجسيمة في قانون العمل بأنها المخالفات الخطيرة التي يرتكبها العامل، وتُعطي صاحب العمل الحق القانوني في إنهاء خدمته (فصله) دون إخطار سابق ودون التزام بتعويض الفصل التعسفي، بشرط إثبات هذه الحالات وتحقيقها رسمياً.

معلومة قانونية

وفقاً لقانون العمل المصري (رقم 12 لسنة 2003)، تُحدد الأخطاء الجسيمة في Article 69 على سبيل الحصر، وهي الحالات الوحيدة التي يجوز فيها لرب العمل فصل العامل أو إنهاء عقده دون إخطار أو صرف تعويض، وذلك بشرط ثبوت الخطأ بالتحقيق القانوني.

المستجدات القانونية

في قانون العمل الجديد رقم 14 لسنة 2025، المادة التي تعالج حالات "الخطأ الجسيم" وضوابط إنهاء الخدمة والفصل هي المادة (148) ، والتي حددت على سبيل الحصر الحالات التي يُعتبر فيها العامل مرتكباً لخطأ جسيم يبرر اتخاذ إجراءات الفصل القضائي.

مفاهيم حقوقية

محاميك

أرست منظمة العمل الدولية في الاتفاقية رقم 158 لسنة 1982 مبدأً جوهرياً يقضي بأنه لا يجوز إنهاء خدمة العامل إلا بناءً على سبب مشروع يتصل بـكفاءة العامل أو سلوكه في العمل.أو المتطلبات التشغيلية الضرورية للمنشأة (مثل إعادة الهيكلة الاقتصادية)

والذي يعد هدفا من أهداف التنمية:

1- الهدف الأول, القضاء على الفقر

2- الهدف الخامس, المساواة بين الجنسين

3- الهدف العاشر, الحد من أوجه عدم المساواة

عملائنا

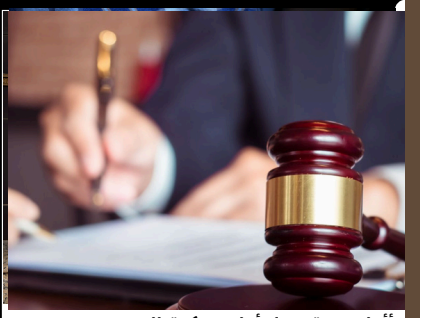


الاستقبلت صفحات الفيس بوك وخطوط التليفون إجمالي 393 استشارة , كانت موزعة كالتالي: -

- الاتصالات الواردة عبر خطوط التليفون
- الفيسبوك

- الاتصالات الواردة عبر خطوط التليفون: 361 استشارة أي ما مثل نسبة 100%
- صفحات وسائل التواصل الاجتماعي : - استشارة أي ما مثل نسبة 0 %

مستشارك القانونى فى قضايا الأسرة ..تعدد الزوجات سبب للطلاق للضرر..!



أقامت ربة منزل أمام محكمة الاسرة، دعوى ضد زوجها تطلب فيها الطلاق للضرر، وأكدت أمام المحكمة بان الضرر الواقع عليها ،بان زوجها متعدد الزيجات .

أعلن مكتب تسوية المنازعات الأسرية، من خلال الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، المدعية والمدعى عليه، بموعد الجلسة المحددة من المكتب لمحاولة الصلح بينهما، وحضر الطرفين أمامهما، وقالت المدعية باستحالة العشرة معه لكونه شخص غير صريح، خدعها وتزوج منها منذ 3 سنوات وأنجبت طفلا عمره عام ونصف، واكتشفت عن طريق الصدفة بانه متعدد الزيجات، واجهته بالحقيقة إلا انه لم يرد عليها ردا مقنعا .

بوأضافت أن زوجها أجبرها على توقيع كمبيالات وشيكات تحت الضغط والإكراه، ثم استخدمها لاحقا في إقامة دعاوى حبس ضدها، ما تسبب في ضياع حقوقها وإدخالها في دوامة من الأزمات، إلى جانب تهديده المستمر لها بإسقاط حضانة أطفالها.

بينما قال المدعى عليه بانه يرفض طلاقها وأن سبب عدم الإفصاح عن زيجاته السابقة، خشية من رفضها الزواج منه، وكانت كل زيجة تنتهى بسبب عدم التفاهم معهم، وان زوجته هي السيدة الوحيدة التي أنجب منها طفلا .

فشلت مساعى الصلح بين المدعية والمدعى عليه بسبب إصرار الزوجة على رأيها باستحالة العشرة معه، وقالت بان ال3 سنوات التي عاشتها معه كانت تشعر بان تصرفاته غير سوية، إضافة إلى ورود مكالمات هاتفية في منتصف الليل، وكان الكذب هو طريقه الوحيد للتهرب من الحقيقة، وانها ترفض بناء حياتها على الكذب، وتم إحالة القضية إلى المحكمة وتتساءل الزوجة هل يحق لها الطلاق للضرر بسبب تعدد الزوجات؟

ومن حيث الموقف القانوني محاميك يوضح :

تنص المادة (11 مكرراً) من المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 1929 (المضافة بالقانون رقم 100 لسنة 1985) على حق الزوجة في طلب الطلاق إذا تزوج عليها زوجها ولحقها ضرر مادي أو معنوي يتعذر معه دوام العشرة ولو لم تشترط عليه عدم التزوج عليها، تنص المادة (11 مكرراً) من المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 1929 (المضافة بالقانون رقم 100 لسنة 1985) على إلزاميّة إقرار الزوج بحالته الاجتماعية وإخطار الزوجة السابقة بالزواج الجديد، وتمنح الزوجة حق طلب الطلاق للضرّر المادي أو المعنوي الذي يتعذر معه دوام العشرة، خلال سنة من تاريخ علمها بالزواج الجديد وفقاً لمبادئ محكمة النقض المصرية، فإن مجرد زواج الرجل بأخرى لا يعد في حد ذاته ضرراً مفترضاً يوجب التطليق تلقائياً، بل يتعين على الزوجة أن تثبت أمام محكمة الأسرة وقوع ضرر فعلي (مثل الإخلال بالعدل، أو التقصير في الإنفاق، أو الإيذاء النفسي الملموس)، وأن ترفع الدعوى خلال سنة من تاريخ علمها بالزواج بأخرى، ما لم تكن قد رضيت به صراحة أو ضمناً.

محاميك نشرة شهرية تصدر عن منصة محاميك بالتعاون مع المركز المصري لحقوق المرأة و بيت الخبرة القانوني و النوعي

محاميك
دائما هنا لندعمك

اطلب استشارة مجانا

اونلاين املأ الاستمارة
او من خلال الايميل
تلفونيا مكالمة لمدة ٣٠ دقيقة

ساعات العمل

الأحد - الخميس : 10 صباحا - 4 مساءً

اتصل بنا

Phone :
01061496144
01066854655
0225242141

WhatsApp:
01061496144
E-mail:
info@mohamek.com
complaints@mohamek.com
To contact the support team or complaints (messages via WhatsApp only) 01024234501